"إشكالية مفهوم المواطنة فى الثقافة السياسية العربية"

د.سماح ابو الليل

مدرس العلوم السياسية والقانون

المستخلص

ملخص الدراسة: إن المتغيرات العالمية المعاصرة، كان لها تأثيرا واضحاً على منظومة المفاهيم العالمية. ومن ضمن هذه المفاهيم "مفهوم المواطنة". فعلى الرغم مما وصل إليه المفهوم من وضوح فى الفكر الغربى المعاصر، إلا أنه ما زال يشهد –على مدى القرن الفائت– الكثير من الاشكاليات فى الفكر العربى. فمن ناحية التداخلات بين المفاهيم المختلفة كمفهوم الانتماء والهوية. ومن ناحية أخرى، التعدد الذى يصل إلى حد التناقض بين رؤى وتيارات الفكر السياسى والاجتماعى حيال هذا المفهوم. والتى أخذت شكل الإقصاء أو التنكر من جهة والتهميش والتغييب من جهة أخرى. وبروز عدة اتجاهات واختزال الممارسات فى رفع الشعارات دون تأصيل للمفاهيم، وإيجاد آليات تحققه على أرض الواقع. فالكثير من الأزمات والتوترات فى المنطقة العربية هى من جراء تغييب مفهوم المواطنة والإعلاء من شأن ولاءات ومصالح خاصة (الانتماء الدينى – الإثنى .... إلخ). سواء على المستوى التحت أو الفوق قومى على حساب الإطار الوطنى العام. والتى أدت إلى مزيد الاحتقان السياسى وأدت إلى هشاشة الاستقرار الاجتماعى فى كثير من دول المنطقة. هذا الواقع، يستوجب البحث فى الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تقف وراء هذا المشهد العربى. فى محاولة وضع تصور وتوصيات لتأصيل مفهوم المواطنة فى الثقافة العربية.

محاور الدراسة:

أولاً: الإطار المفاهيمى (الإطار النظرى): الثقافة السياسية– مفهوم المواطنة– مفهوم الهوية–

مفهوم الانتماء.

ثانياً: تطور إشكالية "مفهوم المواطنة" فى الثقافة السياسية العربية.

ثالثاً: الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى تقف وراء هشاشة مفهوم المواطنة فى الثقافة السياسية العربية

رابعاً: كيف يمكن التأصيل لمفهوم المواطنة فى الثقافة السياسية العربية، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصية الثقافية العربية.

Abstract:

Contemporary global changes have had a clear impact on the global conceptual system. Among these concepts is the concept of citizenship. Despite the clarity of contemporary Western thought, it has witnessed – over the past century – many problems in Arab thought. On the one hand, overlaps between different concepts such as identity and identity. On the other hand, the pluralism reaches the point of contradiction between the visions and streams of political and social thought about this concept. This took the form of exclusion or denial on the one hand and marginalization and absenteeism on the other. Many of the crises and tensions in the Arab region are due to the absence of the concept of citizenship and the promotion of special loyalties and interests (religious, ethnic, etc.). This led to further political tension and led to the fragility of social stability in many countries in the region. This reality requires research into the historical, political, economic, social and cultural causes behind this Arab scene. In an attempt to develop a vision and recommendations to consolidate the concept of citizenship in Arab culture.

Topics of study:

1. Conceptual framework (theoretical framework) : Political culture –

The concept of citizenship – The concept of identity – The concept of belonging.

2. The evolution of the problem of "the concept of citizenship" in the Arab political culture.

3– The historical, political, economic, cultural and social causes of the fragility of the concept of citizenship in the Arab political culture.

4– How can we consolidate the concept of citizenship in the Arab political culture, taking into account the Arab cultural specificity.

الكلمات الرئيسية الثقافة السياسة؛ مفهوم المواطنة؛ مفهوم الهوية؛ مفهوم الانتماء

مقدمة الدراسة:

تلعب منظومة المفاهيم دورًا مهمًا فى فهمنا للعالم والأحداث والأفكار، ومن ثم فإن تلك المنظومة فى حقل العلوم السياسية، شأنها فى ذلك شأن العلوم الاجتماعية بصفة عامة، تتميز بمجموعة من الخصائص، أهمها أن تلك المفاهيم تتداخل وتتقاطع بشكل كبير مما يجعل مساحات التباين بين هذه المفاهيم أكبر من مساحات التمايز، ومن ثم فإن هناك حاجة لتحرير مضامين المصطلحات خاصة تلك المفاهيم الأكثر شيوعاً وأكثر إشارة للجدل.

والمفاهيم السياسية ليست مطلقة، ولكنها تتشكل بحسب قيم الحضارات وعقائد المجتمعات وتجارب الدول. مما يعنى مرونة المفاهيم شريطة ألا تنزلق إلى حد الإخلال بالشروط الأساسية لكل مفهوم.

ويعتبر مفهوم "المواطنة" من المفاهيم القديمة المتجددة التى ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أى بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنسانى الشامل بصفة خاصة، ومشروعات الإصلاح والتطوير بصفة عامة، وهى من القضايا التى شغلت وما زالت تشغل بال علماء الاجتماع والنفس والسياسة وغيرهم فى مختلف المجتمعات، على اختلاف نظمها وتوجهاتها

السياسية.

وقد شهد مفهوم المواطنة تطورًا كبيرًا منذ النصف الثانى من عقد التسعينيات فى القرن العشرين بعد أن تعرضت دعائم مفهوم الدولة القومية للاختراق. ولعل دراسة مفهوم المواطنة يتم فى واقع شديد الالتباس، تتقاطع فيه الخطوط بين الأكاديمى الدراسى والسياسى البرجماتى، مما يجعل من مفهوم المواطنة محورًا للنضال السياسى[١].

وتشكّل الثقافة السياسية حجر الأساس فى بناء المجتمع وفى توحده وتماسكه لأنها مستمدة من قيمه وعاداته وتقاليده، والتى بدورها تحافظ على مفهوم وقيم المواطنة فى ظل تنشئة المجتمع وثقافته. وقد أنتجت أطروحات الفكر العربى والغربى العديد من الرؤى حول مفهوم المواطنة ومبادئها وحقوقها وواجباتها، وتنوعت بتنوع مبادئ الفكر ونظريات السياسة.

مشكلة الدراسة:

وتسعى هذه الورقة إلى الاقتراب من مفهوم المواطنة Citizenship كأحد المفاهيم المثيرة للجدل والتى تتداخل وتتشابك مع شبكة واسعة من المفاهيم الأخرى، كما تحاول الورقة فهم إشكالية أبعاد هذا المفهوم وآثار الهوة بين الفكر الغربى والفكر العربى فى مقاربة فكرة المواطنة.

ومن هنا يثور عدة تساؤلات:

- ما هو مفهوم المواطنة
- ما هى ابعاد هذا المفهوم
- وآثار الهوة بين الفكر الغربى والفكر العربى فى مقاربة فكرة المواطنة.
- كيف يمكن التأصيل لمفهوم المواطنة فى الثقافة السياسية العربية، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصية الثقافية العربية.

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة حول مفهوم المواطنة فى الثقافة السياسية العربية حيث ترد أهمية موضوع

المواطنة فى المجتمع العربى الى عديد من العوامل، أهمها أن هذا المجتمع يتشكل من مجموعات متنوعة من الأعراق والأقليات وتسوده ثقافات فرعية متعددة بالإضافة الى ثقافته العامة.فلدينا البربر فى المغرب العربى ولهم لغتهم الخاصة وهى الأمازيغية التى اعترف بها أخيرا فى المغرب والجزائر لتكون لغة للتعلم بالإضافة الى اللغة العربية. ولدينا الأكراد فى المشرق العربى، وهم أيضا لهم لغتهم الخاصة وثقافتهم المتميزة ولدينا المارونيون فى لبنان ولدينا فى السودان جماعات سلالية متنوعة بالإضافة الى الجنس العربى. ومعنى ذلك أن قضية المواطنة لابد أن تشغل الباحثين العرب وصناع القرار العرب على السواء. وعلى الرغم من أن مفهوم المواطنة فى الفكر السياسى العربى قد بأت إرهاصاته فى خضم النضال الوطنى لنيل الاستقلال، مما أوجد مساحة عريضة من المدركات والقيم المشتركة، إلا أن رصيد ثقافة المواطنة فى الفكر السياسى العربى قد أصابه الكثير من التآكل والإضراب والتشويش بسبب مجموعة من العوامل، لذلك تسعى هذه الدراسة الى التعرف على هذه العوامل.

تقسيمات الدراسة:

تأسيساً على ما سبق سيتم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور، وخاتمة شاملة اهم النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالى:

أولاً: الإطار المفاهيمى (الإطار النظرى): الثقافة السياسية– مفهوم المواطنة– مفهوم الهوية– مفهوم الانتماء.

ثانياً: تطور إشكالية "مفهوم المواطنة" فى الثقافة السياسية العربية.

ثالثاً: الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى تقف وراء هشاشة مفهوم المواطنة فى الثقافة السياسية العربية، وكيف يمكن التأصيل لمفهوم المواطنة فى الثقافة السياسية العربية، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصية الثقافية العربية.

رابعاً: الخاتمة

المحور الأول:

الإطار المفاهيمى (الإطار النظرى): الثقافة السياسية– مفهوم المواطنة– مفهوم الهوية– مفهوم الانتماء.

مفهوم المواطنة (الماهية والأبعاد والتطور والإشكاليات):

تعد المواطنة من أهم المفاهيم السياسية، التى عرفت تحولات جوهرية متتابعة عبر التاريخ، بدءً بالتراث اليونانى الرومانى القديم، مرورًا بعصر النهضة والتنوير، ووصولاً إلى الفكر السياسى الليبرالى الحديث. والمواطنة كما تناولتها معظم الكتابات التاريخية والأدبيات السياسية والاجتماعية المعاصرة، هى علاقة بين الفرد والدولة والمجتمع، وما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات، وشعور بالانتماء. وتندرج ضمن هذا المفهوم المساواة القانونية المجردة، والمشاركة السياسية، بالإضافة إلى الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات والتزامات. ولذا لا يمكن استيعاب مفهوم المواطنة، إلا إذا وضع فى سياقه التاريخى، فالمفاهيم لا تنشأ من فراغ ولا تنتشر إلا بعد ممارسات وتراكمات فكرية[٢].

مفهوم المواطنة كغيره من المفاهيم الحديثة ارتبط بشكل مباشر بالخبرة التاريخية الغربية وتطور الفكر السياسى فى الغرب. يمكن إرجاع النموذج التاريخى الأول لمفهوم المواطنة فى شكلها الكلاسيكى القديم والمتصل بحياة المدن والجماعات الصغرى، وتمتع المواطن بحزمة من الحقوق السياسية، مثل المواطنة فى أثينا وروما، وذلك رغم اختلاف النموذجين، ولكن ترجع أهميتهما فى تأثيرهما فى بناء المواطنة الغربية الحديثة.[٣]

أما المواطنة بمفهومها الحديث، فكانت الثورة الفرنسية هى التجلى السياسى والايديولوجى الذى برز من خلاله مفهوم "المواطنة". فالثورة الفرنسية زعمت أنها تؤسس أمة جديدة لا علاقة لها بالمرجعية البيولوجية (دم الأسلاف) أو الدينية، بل مرجعيتها الوحيدة هى قرار حر من المواطنين الذين يريدون العيش متضامنين فى ظل قوانين يسنونها دون قيد.[٤]

فالمواطنة من هذا المنظور هو فعل عقد اجتماعى، والدولة القومية هى القالب الذى تتكون المواطنة القومية داخله، ولا وجود لها فى غياب هذا العقد، أن دون القرار الواعى من قبل المواطنين.[٥]

ويتجسد هذا المعنى فى إعلان حقوق الإنسان المواطن ***The declaration of the***

rights of man and of the citizen ، إذ يقرر أن أى إنسان – بغض النظر عن أصوله ولونه وآرائه – إذا أراد أن يعيش فى ظل قوانين الجمهورية، وأن يشترك فى سنها فله حق المواطنة.[٦]

تتعدد تعريفات المواطنة بتعدد زوايا التداول، إن كانت قانونية أو مدنية أو اجتماعية، كذلك تتحدد دلالة المفهوم بارتباطه بالزمان والمكان، بمعنى أن هذه الدلالة تتولد عبر صيرورة تاريخية، تعبيراً عن مصالح مجتمعية معينة.[٧]

من التعريفات الكلاسيكية للمواطنة تعريف هوبز Thomas Hobess بأنها "الحماية التى تكفلها سلطة الدولة للفرد" .ويعرف روسوٌ Rousseau المواطن كعضو فى مدينة تمثل الجسد الاجتماعى المشترك، تفقد خلاله الشخصية الفردية كنتاج لهذه الكينونة السياسية المشتركة.[٨]

ولقد قامت النظرية الكلاسيكية كثيراً من المبررات لمحاولة التوفيق بين سلطة الدولة وحرية المواطن، مثال نظرية العقد الاجتماعى لهوبز، ومفهوم روسو للإدارة العامة، وقد تأسس النقد الذى وجه لهذه النظرية على استحالة التوفيق بين الحرية الفردية ومتطلبات النظام والاستقرار الاجتماعى.[٩]

وتعتبر "المواطنة" أحد المفاهيم الرئيسية فى الفكر الليبرالى منذ تبلوره فى القرن السابع عشر كنسق للأفكار والقيم، تم تطبيقه فى الواقع الغربى فى المجالين الاقتصادى والسياسى فى القرنين التاليين، وما ترتب على ذلك من آثار على الترتيبات الاجتماعية والعلاقات الإنسانية فى القرن العشرين ثم مطلع القرن الحالى.

وإذا كانت الليبرالية عند نشأتها قد دارت بشأن فكرة الحرية الفردية والعقلانية وتقوية مركز الفرد فى مجتمع سياسى قام على قواعد عصر النهضة على أبنية اجتماعية حاضنة وقوية، فإن مفهوم المواطنة قد تطور وتحوّر عبر مسيرة الليبرالية ليتركز حول خيارات الفرد المطلقة وهواه كمرجع للخيارات الحياتية والسياسة اليومية فى دوائر العمل، والمجتمع المدنى، والمجال العام، ووقت الفراغ، وليصبح "المفهوم المفتاح" الذى لا يمكن فهم الليبرالية وجوهرها من دون الإحاطة بأبعاده المختلفة وتطوراته الحادثة المستجدة، إذ يستبطن تصورات الفرد، والجماعة، والرابطة

السياسية، ووظيفة الدولة، والعلاقات الإنسانية، والقيم والأخلاق .

والمواطنة فى أبسط معانيها تشيع عدة معان: المساواة القانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الاختلاف فى اللون أو الجنس أو الدين أو العرق، والمشاركة السياسية دون قيود قانونية أو عرفية تفرض على حركة المواطنين، وحياة كريمة تتمثل فى وجود برامج عامة كفء تطور – دائمًا– من جودة الحياة التى يعيشها المواطنون. وسارت الخبرة الغربية– فى مجملها– على هذا التسلسل، بحيث حصل المواطن أولاً على المساواة القانونية، ثم ثانيًا الحق فى المشاركة السياسية، وأخيرًا الحق فى رفاهة اجتماعية، وأصبحت تلبية الحكومة لمطالب المواطن فى الرفاهة الاجتماعية "دليل" على الانجاز[١٠].

ومفهوم المواطنة يتطلب وجوده إقرار مبادئ، والتزامًا بمؤسسات، وتوظيف أدوات وآليات تضمن تطبيقه على أرض الواقع. المواطنة– وفق هذا التصور– بنية من المستلزمات والمقومات، وبنية فكرية وقيم، وبنية حقوقية ودستورية وقانونية، وبنية مؤسسية، وكذا بنية تتعلق بالسياسات والممارسات. وهى من المفاهيم الشاملة، والتى تستدعى غيرها من مفاهيم حقوقية وسياسية. المفهوم بهذا الاعتبار "مفهوم منظومة" يشير إلى الحقوق الإنسانية الأساسية، والحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا الحقوق الجماعية، وهى تتعلق بكافة مجالات النشاط الإنسانى (الشخصى والخاص والعام والسياسى)[١١].

وقد شهد مفهوم المواطنة تغيرات كثيرة فى مضمونه واستخدامه ودلالته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة فى شقها السياسى القانونى كما ساد سابقًا، بل تدل القراءة فى الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة على عودة الاهتمام بمفهوم "المواطنة" فى حقل النظرية السياسية بعد أن طغى الاهتمام بدراسة مفهوم "الدولة" مع نهاية الثمانينات، ويرجع ذلك لعدة عوامل، أبرزها الأزمة التى تتعرض لها فكرة الدولة القومية التى مثلت ركيزة الفكر الليبرالى لفترة طويلة؛ وذلك نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين، منها[١٢]:(

١. تزايد المشكلات العرقية والدينية فى أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف بل والإبادة، ليس فقط فى بلدان لم تنتشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث بل أيضًا فى

قلب العالم الغربى أو على يد قواه الكبرى، بدءً من الإبادة النازية لجماعات من اليهود، ومرورًا بالإبادة النووية فى هيروشيما، والإبادة الصربية للمسلمين، والإبادة الأميركية للعراقيين وللأفغان، والإبادة الجارية للفلسطينيين.

٢. بروز فكرة "العولمة" التى تأسست على التوسع الرأسمالى العابر للحدود وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية أخرى، والحاجة لمراجعة المفهوم الذى قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعيًا .

وعلى صعيد آخر فإن نمو الاتجاهات الأصولية المسيحية واليمينية المتطرفة فى البلدان التى مثلت مهد التجربة الليبرالية قد أدى إلى مراجعة المفهوم والتأكيد على محوريته لمواجهة هذه الأفكار وآثارها فى الواقع السياسى والاجتماعى الغربى المعقد مع وجود أقليات عرقية ودينية منها العرب والمسلمون، فضلاً عن وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية وكرامة الفرد إلى منعطف خطير فى الواقع الليبرالى، بعد أن أدى التطرف فى ممارستها وعكوف الأفراد على ذواتهم ومصالحهم الضيقة إلى تهديد التضامن الاجتماعى الذى يمثل أساس وقاعدة أى مجتمع سياسى، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص، وتنامى ما يسميه البعض "موت السياسة" وبروز "سياسات الحياة اليومية".

والإشكالية التى تهم العقل العربى والمسلم فى هذا الصدد هى أن الفكر الليبرالى لم يؤدِّ إلى تأسيس تجارب ديمقراطية فى العالم الغربى فقط، بل يطرح نفسه الآن وبشكل شبه منفرد كبديل للواقع السياسى والفكرى فى دول العالم الثالث التى تشهد تحولا نحو الديمقراطية، كما فى أطروحة "نهاية التاريخ" وإعلان انتصار الليبرالية النهائى لباحث مثل فوكو ياما، أو كطرف متماسك ومتجانس ومتقدم فى مقابل حضارات أخرى (أو أدنى) فى أطروحة مثل "صراع الحضارات" لهنتنجتون. فخيار المواطنة صار مثالية تروج لها الرأسمالية الليبرالية فى الدول غير الغربية، ويتم تقديمها كحل لمشكلات الجنوب "على طريق التقدم" يرتهن بتحول الرابطة السياسية داخل مجتمعاتها من رابطة تراحمية عضوية أو قرابية– ريفية أو قَبَلية– إلى رابطة تعاقدية علمانية ومدنية للمواطنة؛ لذا فإن فهم دلالات "المواطنة" كرابطة تزعم أنها تجبّ روابط الدين والعرقية والأيدلوجية لَهُو أمر يحتاج مزيد تأمل وتقص، وتحريرًا وتقويمًا، واختبارًا فى

الواقع التاريخى بين النجاح والإخفاق.

وقد أدت التطورات سالفة الذكر التى شهدتها الساحة الدولية فى العقود الأخيرة إلى تركيز بعض الدراسات على ظواهر وحوادث كان لها أكبر الأثر فى تغيير مفهوم المواطنة ليشمل أبعادًا جديدة. فكتابات النظرية السياسية الليبرالية الأولى التى كان مفهوم العقلانية والرشد فيها مرتبطًا بالقيم المثالية والفلسفية ما لبثت أن تناولت مفهوم المنفعة بمعنى ذاتى/ نفسى ثم بمعنى اقتصادى/ مادى، وربطت فى مجملها بين المفاهيم النظرية السياسية والرؤى الاقتصادية وهو ما أسماه البعض بالتحول من الديمقراطية الليبرالية إلى الليبرالية الديمقراطية بتقديم الاقتصادى على السياسى وغلبة المادية على الفكر الليبرالى. وما لبث الاقتصاد الليبرالى أن تحول من ليبرالية كلاسيكية تتحفظ على تدخل الدولة لليبرالية جديدة تؤكد على تدخل الدولة من أجل تحقيق الرفاهية فى مجالات الأمن الاجتماعى.

وصارت رابطة "المواطنة" منافع وحقوق مادية محددة يطالب بها المواطن فى مجالات الصحة والتعليم تهبط بالحقوق العامة السياسية لتفاصيل منافع مادية مباشرة، أى تم التركيز على الحقوق وليس الواجبات. ومن ناحية أخرى كان هذا يعنى مزيدا من سلطة الدولة فى الوقت الذى كانت تحولات الاتصال والعولمة ترشحها فيه للتآكل والذبول، فاستردت دورها فى التوزيع السلطوى للقيم– المادية والمعنوية– وما لبثت أن بدلت هذا الدور شكلا فى ظل تنامى الحديث عن الإدارة السياسية (Governance)عبر الحديث عن الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى ورجال الأعمال، على رغم أن سلطتها لا تقارن بالطرفين الآخرين، ونفوذها يخترقهما على شتى المستويات.

وعبر تفاعل هذه المعطيات تحول مفهوم المواطنة لدلالات نفعية وذاتية فردانية أعمق، كما صار مؤسسًا على واقع معقد لا يثمر نتائجه المثالية الأصلية المنشودة بسبب وجود الدولة الطاغى، على رغم تحول هذا الوجود نوعيًا وتغير وجهه وتجلياته بما أوحى للبعض بضعفها أو تراجع دورها لصالح آليات السوق العالمية، وهو ظن غير دقيق. هذا التناقض توازى أيضًا مع بروز ***تيارين متعارضين:***

- **أولهما:** واقعى، يرتبط بالتأكيد المتنامى على المصلحة المباشرة (الآن وهنا) ويهمش

المثاليات الكبرى والمنافع الجماعية والمؤجلة (التى إنبنت عليها نهضة الرأسمالية الأولى).

- **ثانيهما:** تنويرى، يتمثل فى مناداة بعض الكتابات بإدخال البعد الأخلاقى فى النظرية الاقتصادية، أى تجاوز الاقتراب الاقتصادى المادى النفعى لفهم السلوك الإنسانى وتفسيره والتنبؤ به، واستعادة الأبعاد الإنسانية/الاجتماعية/ الأخلاقية فى النظرية والتحليل الاقتصادى، وهو ما يستلزم ربط مفهوم المواطنة عند تحليله بالأسئلة الكلية فى الفكر الليبرالى، وأبرزها تصورات الفرد وتعريف السياسة وما يترتب على ذلك من تصور لطبيعة المجتمع السياسى.

ومع تنامى عولمة الرأسمالية وهيمنة الرؤى الليبرالية الجديدة لم يعد ما نحن بصدده عند الحديث عن المواطَنَة هو المفهوم البسيط، ولا بقى السؤال هو: مواطنة أم لا مواطنة؟ على غرار: نهضة أم تخلف؟ حضارة أم ضد الحضارة؟ (أسئلة اللحظة التاريخية الأميركية الراهنة). الواقع أكثر تعقيدًا من ذلك وهذه التصورات مضللة ومضلّة .أى مواطنة؟ هذا هو سؤال اللحظة الوجودية الإنسانية الحقيقى: مواطنة تنويرية تحترم الفرد وتؤسس مجتمعًا يكتسب وجوده الجمعى من تجاوزه لقوى الطبيعة وتصوره الإنسانى للإنسان، أم مواطنة رأسمالية مدينية ما بعد حداثية؟. مواطنة قانونية شكلية متساوية ذات بعد واحد، أم مواطنة مركبة عادلة اجتماعية ديمقراطية ثقافية فى ظل مشروع حضارى إنسانى؟.

مواطنة تتحدث عن الحرية والمساواة والجسد السياسى والعدل والشورى، أم مواطنة تتحدث عن اختزال القيم السياسية فى حرية الجسد وتفكيك المجتمع لصالح نوع ضد نوع أو ثقافة ضد ثقافة ونفى التجاوز فى الإنسان والتاريخ، وإعلاء سياسات الجسد واللذة على الجسد السياسى والخير العام والقيمة الإنسانية. مواطنة فى أى سياق مكانى؟ مواطنة التنوير والليبرالية فى المدن الاجتماعية ذات الطابع الثقافى والمسافات الإنسانية، أم مواطنة المدن الرأسمالية العالمية السرطانية المعادية للمجتمع والقائمة على "التجمع" الذى يحسب حسابات الاقتصاد وتدويله قبل حسابات الهوية والجماعة والثقافة؟. مواطنة التدافع من أجل الغايات الإنسانية والنفع العام والسعى فى دروب التطور الاجتماعى التاريخى، أم مواطنة اللحظة المتخيلة فى تفاعل الشبكة الاتصالية الفردى التى تعيد تشكيل الوعى بالذات والهويات والأنا والآخر والـ "نحن"، وتعيد

تشكيل مفاهيم الزمن والمكان من دون محتوى اجتماعى تفاعلى كما عرفته البشرية، وتعيد تشكيل حدود الخاص والعام وتهدد مفهوم المواطنة فى كل تصوراته السابقة؟،هذه هى الأسئلة وتلك مساحات الاجتهاد والجهاد.

وهى مساحات للنقد ومسافات للمقارنة المنهجية الواجبة، مفهوم المواطنة وفق أصول النقد والمقارنة فى حاجة لإعادة تشكيل ومداخل تعديل وتأويل ومقتضيات تفعيل تجعل هذا المفهوم ضمن مفاهيم الموقف حالة نموذجية لإعادة بناء المفهوم ضمن دواعٍ كثيرة، تفرضها عناصر اللياقة المنهجية والضرورات الواقعية والذاكرة الحضارية والاستنادات المرجعية وعناصر المفهوم فى تحقيق مسالك الدافعية والشرعية والجامعية والتجديدية والفاعلية.

حاصل القول، المواطنة كلمة تتسع للعديد من التعريفات، فمن حيث مدلولها السياسى، فهى شعور بالانتماء وولاء للدولة ومنظومة حقوق وواجبات كاملة يفرضها هذا الانتماء. ومن ثمة فإن أى مقاربة لهذا الموضوع فى الفكر العربى الإسلامى أو الفكر الغربى مسألة دقيقة ومعقدة. ومنذ نهاية القرن العشرين، ومع المتغيرات التى شهدها العالم برز مفهوم المواطنة متعددة الثقافات، وظهرت العديد من المقاربات لهذا المفهوم، الذى أضحى بعيدًا عن المفهوم الكلاسيكى، وأصبح آلية فاعلة للحد من الصراعات الاجتماعية والدينية والعرقية، على أساس قاعدة مبدأى عدم التمييز، والمساواة القانونية بين المواطنين.

المحور الثانى:

تطور إشكالية "مفهوم المواطنة" فى الثقافة السياسية العربية.

مفهوم المواطنة فى الفكر السياسى العربى والغربى (مقاربة فكرية مقارنة):

تشير بعض الدراسات أنه بعد أن أثبت النموذج الغربى للاجتماع المدنى القائم على مبدأ المواطنة فعاليته على المستوى الواقعى، وصارت المواطنة نموذجًا يفرض على الآخرين الاقتداء بقيمه، اختلف تفاعل الفكر العربى مع هذا الوضع، وذهب محمد عابد الجابرى أنه ليس فى مخزون العرب اللغوى وبالتالى الفكرى والوجدانى، ما يفيد ما نُعنونه اليوم باللفظين "المواطنة" و"المواطن". وشاركه فى هذا الرأى عدد من المفكرين التقوا مع ما ذهب إليه برنار لويس من أن مفهوم المواطنة فى الفكر العربى مفهوم غير أصيل إن لم يكن غريبًا مؤكدًا أن

سبب غياب كلمة مواطن فى اللغة العربية واللغات الأخرى الفارسية والتركية "يرجع إلى غياب فكرة المواطن كشريك وفكرة المواطنة كعملية مشاركة"[١٣].

فى حين خالف آخرون هذا الرأى وذهبوا إلى القول بأن جذور استعمال المفهوم ومعانيه تعود إلى فترة الإصلاح الإسلامى الحديث حيث غلبت الإشكالية السياسية على غيرها من الإشكاليات، وبالتحديد مع "تخليص الإبريز فى تلخيص بارز" للطهطاوى فى مطلع الربع الثانى من القرن التاسع عشر إلى "الخلافة أو الإمامة العظمى" لرشيد رضا فى نهاية الربع الأول من القرن العشرين. ويذهب أصحاب هذا الرأى إلى أن الباحث فى إنتاجات مفكرى الإصلاح الإسلامى لا يعدم الوقوف على جملة من المبادئ والإشارات الفكرية ذات الدلالة السياسية الدائرة فى حقل المصطلح المقصود رغم أنه يعسر عليه العثور على مصطلح المواطنة بلفظه المتداول فى الزمن المعاصر أو بمعناه. وبهذا المعنى، كان طغيان المسألة السياسية فى وعى الإصلاحيين استجابة تلقائية لتحدٍّ هو فى جوهره سياسى فهم إذ عزوا تقدم أوروبا وتفوقها إلى قوة نظامها السياسى عزوا تخلف مجتمعاتهم– بالمقابل– إلى تخلف النظام السياسى التقليدى[١٤].

فهناك أولاً موقف ***الطهطاوى*** الذى يعطى الأولوية للسياسة الليبرالية ويؤكد ضرورة إصلاح النظام السياسى، وليس أدل على ذلك من ترجمته لمواد الدستور الفرنسى كاملة فى كتابه تلخيص الإبريز متوقفًا أمام المواد الخمس عشرة الأولى منها بالشرح والتفسير مطابقاً فى الوقت ذاته بين مفهوم الحرية عند الغرب ومفهوم العدل الإسلامى، "وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف، وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوى فى الأحكام والقوانين بحيث لا يجور الحاكم على إنسان بل القوانين هى المحكمة والمعتبرة". والدعوة إلى المساواة أمام القانون معناها إعادة النظر فى علاقة الحاكم بالمحكومين "على نحو يجرى فيه الحد من سلطات الأولين وإجراء أحكام التقييد الضرورية عليها وتمتيع الآخرين بسلطات كانت فى النظام القديم من مشمولات أملاك الحاكم. وهو ما أثار انتباه الطهطاوى حين كتب "أن ملك فرنسا ليس مطلق التصرف، وأن السياسة الفرنسية هى قانون مقيد[١٥].

أما ***خير الدين التونسى***، فقد دفع بالمسألة إلى أبعد من ذلك من منطلق أن "التمدن الأوروبى

تدفق سيله فى الأرض فلا يعارضه شيء إلا استأصلته قوة تياره المتتابع، لذلك على العالم الإسلامى أن يدرك سر هذا التقدم ويتبعه وهو فى المجال السياسى راجع إلى "التنظيمات المؤسسة على العدل السياسى". ولهذا السبب "لا يسوغ أبداً أن يسلم أمر المملكة لإنسان واحد بحيث تكون سعادتها وشقاؤها بيده ولو كان أكمل الناس وأرجحهم عقلاً وأوسعهم علماً، وهذا هو جوهر فكرة العقد الاجتماعى"[١٦].

ولم ير "التونسى" حرجًا فى التأكيد عليها وتجاوز مسألة مقارنتها بالشريعة لأن "الشريعة لا تنافى تأسيس التنظيمات السياسية المقوية لأسباب التمدن والعمران". لكن ما يثيره المعترضون على هذا الرأى لا يخلو من وجاهة تستدعى الوقوف عندها والبحث فى إشكالاتها، إذ يرى المعترضون أن اشتراك مفكرى الإصلاح الإسلامى جميعًا فى النهل من التجربة الأوروبية والاقتباس من الأدوات والآليات التى تخص هذه التجربة لم يحد بهم قطعًا عن اعتبار "دعوتهم للإصلاح والتنظيمات والعدل والدولة الحديثة هى من صميم الإسلام ومن تفاصيل أحكامه بل هى من مقتضيات العمل بقاعدة أصولية فيه هى الاجتهاد. وهو ما يفتح المجال لتعميق البحث أكثر فى سؤال المواطنة فى المدونة الإسلامية فكرًا وفقهًا وسؤال ما إذا كان من الممكن أن يتطور المجتمع الإسلامى نحو نموذج المواطنة؟.

وتبدو هذه الإشارات مهمة من جهة تأكيدها أهمية مبحث المواطنة فى الفكر العربى الإسلامى برغم أن هذا الفكر ما يزال يعانى نقصًا كبيرًا فيما يتعلق بثقافة المواطنة وأن الموضوع جديد بالنسبة إليه. كما تزداد الحاجة إلى إثارة حوار حول المفهوم وأبعاده وغاياته وسياقاته بعد التقدم الذى حصل فى هذا الميدان فى الفكر الأوروبى موطن ظهور المفهوم وتطوره، خاصة أن هذا التطور أوقفنا على حقيقة هامة هى أن المشكلة لا تكمن فى حصرية المواطنة وإنما فى دلالتها المختلفة من مرحلة إلى أخرى مع احتفاظ المفهوم ببعض هذه المعانى القديمة[١٧].

وفى هذا الإطار، تذهب دومنيک شنابر Dominique Schnapper إلى أن النجاح الذى عرفه تصنيف توماس مارشال (١٨٩٣-١٩٨٣) لمراحل تطور المواطنة (القرن ١٨ كان قرن الحقوق المدنية والقرن ١٩ قرن المشاركة السياسية، أما القرن العشرون فهو قرن النضال من أجل الحقوق الاجتماعية) ينطبق خاصة على التاريخ الإنجليزى، فبيسمارک مثلاً نظّم مؤسسات المواطنة الاجتماعية قبل أن تُقام المواطنة السياسية فى الرايخ الألمانى. وهو موقف

يحيل إلى المرونة الفكرية التى تسم تعامل مفكرى الغرب مع منجزاتهم الفكرية والواقعية بحثًا عن الأفضل، وهى مرونة نلمسها أكثر عند يورجن هابرماس– فيما يتعلق بمفهوم المواطنة– الذى يدعو إلى إعادة دراسة الإشكاليات التى تطرحها المواطنة اليوم على الفكر السياسى فى أوروبا بعد ظهور مفهوم "الاتحاد الأوروبى" الذى يقوم بديلاً عن مفهوم المواطن والمواطنة كمنجز من منجزات الدولة/ الأمة، التى ضعف دورها مقارنة بتاريخها وهو ما أثار سؤال المحافظة على الحقوق الثقافية لمجموعة ما دون وضع قيم الحرية والمساواة، التى هى أصل المواطنة، موضع سؤال، أى اختبار قدرة المواطنة السياسية مع وجود المجتمعات الأكثر انفتاحًا وتعددًا من المجتمعات القديمة.

كما أن التفاعلات السياسية الطارئة حاليًا مع وجود أقليات مسلمة فى العالم الغربى، أخذت تظهر مطالب جديدة تكتسى طابعًا حقوقيًا ودينيًا فى الوقت ذاته، تتمحور أساسًا حول قضية اندماج الأقليات الثقافية والدينية ضمن المجتمعات المؤسسة على أساس المواطنة دون انتقاص من حقوقهم الثقافية. وهو ما يطرح أمام الفكر السياسى المعاصر سؤال إمكانية الارتكاز على مفهوم المواطنة كنظام للعلاقات الإنسانية؛ إذ إن غياب المرجعية المتجانسة يؤدى بالتأكيد إلى الرجوع إلى الخصوصيات، مما يعنى بدوره عدم شمول كلمة "المواطنة" مجموع البشر فى ظلال كيان دولانى محدد ([١٨]).

ويبدو من خلال متابعة ما يكتب حول هذا الموضوع أن هذه المرونة الفكرية تحتاج إلى مزيد من التطوير، فلا يخلو مجتمع من المجتمعات مهما بلغت درجة حداثته من قوى محافظة تتمسك بالمنجز وترفض إخضاعه للنقد. أما ما يخص الفكر العربى والإسلامى فيبدو أن ريح هذه المرونة أصابت بعض مفكريها وكتابها فطرحوا ما يمكن أن يعد خطوة هامة فى مسار الخروج من حالة "المحافظة المميتة للفعل والإبداع" بصرف النظر عما قد تفرزه الطروحات الجديدة. ولعل أبرز ما يستدعى الوقوف عنده فى هذا الإطار تبنى بعض مفكرى التيار الإسلامى من المتحزبين وخاصة من غير المتحزبين لمقولات المواطنة وقيمها، مع اختلاف فى درجة الانفتاح، وكان لافتًا ما أثارته الفتوى الشهيرة الصادرة عن مجلس الإفتاء الأوروبى من جدل فى الساحة الفكرية الإسلامية فقد أعطت الفتوى الأولية للمواطنة على حساب العقيدة حين جوزت للجندى الأمريكى المسلم المشاركة فى الحروب التى يخوضها الجيش الأمريكى

حتى وإن كانت ضد المسلمين.

ولا بد من التنبيه هنا إلى أن الجدل المثار حول هذه الفتوى يحيل إلى أن كثيراً من القضايا المتعلقة بمبدأ المواطنة لم تحسم بعد داخل الفكر الإسلامى، وما زال هناك من يقف منها موقف المحترز لمبررات نتفهمها فى هذا الإطار باعتبار أنه ليس من الهيّن حسم الإشكالات الجوهرية والمعقدة التى يفرضها هذا الموضوع كقضية المرجعية التى تجعلها المواطنة للدولة بينما يمثل النص المرجعية العليا فى الفكر الإسلامى، لذلك فإن القبول الجزئى للمواطنة من لدن المفكرين المتحمسين لنشر قيمها مثير للسؤال أكثر مما هو مدعاة "للفرح": هل نحن فعلاً إزاء مراجعات جوهرية استطاعت أن تحسم القضايا الخلافية على أسس فكرية متماسكة؟ لماذا لا يكون المحترزون أقوى حجة وأكثر تماسكًا فى موقفهم بناءً على أن لكل مجتمع نموذجه الخاص فى الاجتماع المدنى وهو ما تثبته المراجعات المستمرة لمفهوم المواطنة.

المحور الثالث:

الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى تقف وراء هشاشة مفهوم المواطنة فى الثقافة السياسية العربية

إشكاليات المواطنة فى السياق العربى المعاصر:

ما إن يتم طرح هذا المفهوم فى التداول السياسى العربى إلا وتطرح مجموعة من الإشكالات والقضايا، يمكن تقسيمها إلى إشكاليات خاصة على مستوى المفهوم وإشكاليات فى سياق الثقافة السياسية العربية وإشكاليات على مستوى التطبيق.

فعلى مستوى المصطلح، فلفظ المواطنة فى اللغة العربية مأخوذة من كلمة الوطن، أى المنزل أو المكان الذى يقيم فيه الفرد. وإذا كان بعض أهل اللغة دلالة للفظ المواطنة على مفهومها الحديث؛ إذ إن (واطن) فى اللغة تعنى مجرد الموافقة وواطنت فلانًا يعنى وافقت مراده، فإن آخرين من المعاصرين رأوا إمكانية بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى المعايشة فى وطن واحد من لفظة (المواطنة) المشتقة من الفعل (واطن) لا من الفعل (وطن) فواطن فلان

فلانًا يعنى عاش معه فى وطن واحد كما هو الشأن فى ساكنه يعنى سكن معه فى مكان واحد. والمواطنة بصفتها مصطلحًا معاصرًا تعريب للفظة (Citizenship) التى تعنى كما تقول دائرة المعارف البريطانية (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة فى تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات([١٩]).

وتمثّل مصطلحات (الوطن، المواطن، المواطنة، الوطنية) تعبيرات شائعة يختلط فى معناها الوصف بالقيمة، لكنها تنطوى على إشكاليات اساسية، مصدرها التطور خارج الإطار المعرفى العربى، وتطبيقها على نحو متغاير مع حاجات الناس فى العصر الجديد.

وعلى جانب المدلول، يعد مفهوم "المواطنة" كغيره من المفاهيم السياسية، مفهوم غربى المنشأ والمدلول، بمعنى ان هناك ترابط وثيق ما بين المفهوم وبين الوسط الحضارى الذى انبثق منه، ومن ثم فإن منظومة المفاهيم لا يمكن أن تقوم بوظائفها على الوجه الأكمل إلا إذا توافقت مع طبيعة المجتمعات التى تتواجد فيها. ومن هنا تنبع أهمية الخصوصية الثقافية للمفاهيم، عن طريق تحرير مضامين المصطلحات واكتشاف مناطق التمييز فى معانى ومفاهيم هذه المصطلحات وخصوصا تلك المصطلحات الأكثر شيوعا والأكثر إثارة للجدل بين تيارات الفكر المعاصر. والبعد عن القوالب النمطية واستيراد المفاهيم بدون محاولة تطويعها بما يتناسب مع طبيعة المجتمعات العربية لتتلاءم مع مكوناتها الثقافية والاجتماعية([٢٠]).

يرتبط مفهوم المواطنة مع شبكة كبيرة من المفاهيم الأخرى، ولعل أبرز المفاهيم ذات الصلة الوطيدة مع مفهوم المواطنة هو كل من مفهوم الديمقراطية ومفهوم بناء الدولة، والجدير بالذكر أن هذه المفاهيم تحمل من مساحات التمايز أكثر من مساحات التباين. وأن كل من هذه المفاهيم حجر زاوية وأحد شرط وجود الأخر.

ويثير مفهوم المواطنة إشكالية كبيرة فى سياق الثقافة السياسية العربية، إذ إن لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التى تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التى اكتسبها عبر ميراثه التاريخى والحضارى وواقعه الجغرافى والتركيب الاجتماعى وطبيعة النظام السياسى والاقتصادى، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التى شكلت خبراته

وانتماءاته المختلفة، فالثقافة السياسية هى جزء من الثقافة العامة للمجتمع وهى تختلف من بلد لآخر. فكل نظام سياسى، عند ألموند.§ ((يترسخ حول أنماط محدده من التوجهات التى تضبط التفاعلات التى يتضمنها النظام الاجتماعى، وبالمثل تعتبر الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية))[٢١]

وفى هذه الإطار تثار قضيتان مهمتان، هما الانتماء والهوية من جانب والمشاركة السياسة من جانب آخر. ويقصد بالانتماء علاقة نفسية فى المقام الأول، وهى الشعور بمفهوم "النحن"، وتنبثق من ذلك العلاقة بين "النحن" و"الهم". فالانتماء هو شعور الإنسان بالانخراط فى جماعة بشرية ما واعتناقه لرموزها وتقاليدها. هذا الشعور هو الذى يعطيه ذاتية ثقافية وخصوصية ما، كما أنه هو الذى يضع الحدود بين الجماعات الإنسانية[٢٢].

وللانتماء مستويات متعددة منها مستوى الأسرة الممتدة، ومستوى العشيرة والقبيلة، ومستوى الجماعة الدينية أو الطائفية، ومستوى الأمة والوطن. وفى المجتمعات النامية، ومنها العربية، نجد أن قيمة الولاءات التحتية (دون الدولة) تكون أحيانا من القوة بحيث تتنافس مع الولاء للدولة. يبرز هذا بوضوح فى المجتمعات التعددية مثل المجتمع اللبنانى، حيث يعرف المواطن نفسه من منطلق الطائفة التى ينتمى إليها كشيعى،أو كسنى[٢٣].

فلا تزال الأسرة النووية هى الكيان الأساسى الذى يستمد منه المواطن العربى معظم قيمة وتعاليمه، لكن ضعف علاقة انتماء المواطن بالدولة، ليس هو المظهر الوحيد لأزمة الهوية، فهناك بعد أخر يتمثل فى أن بعض الجماعات ترفض حدود الدولة وتتجه بانتمائها إلى نطاق أوسع، سواء كان قوميا (عربياً) أو أممياً (إسلاميا).

والملاحظة المهمة فى هذا الخصوص، هو أن عدم التناسق بين تلك الدوائر أو الانتماءات (دون الدولة والقومية والأممية) مع الولاء للدولة ذاتها، وغياب وضوح الرؤية لترتيبها قد يؤدى إلى رفع السلاح فى وجه الدولة.

وعليه، فإن التأصيل النظرى لمفهوم المواطنة والانتماء يبين أن المواطنة هى الدائرة الأوسع التى تستوعب مختلف الانتماءات فى المجتمع، كما أنها تضع المعايير التى تلزم الأفراد بواجبات والتزامات معينة تحقق الاندماج والمشاركة فى تحقيق مصالح الأفراد والوطن، ومن ثم

تعد المواطنة البوتقة التى تضمن انصهار جميع الانتماءات لصالح الوطن ضمن أطر نظامية، ومن خلال الالتقاء على أرضية المصلحة الوطنية العامة.[٢٤]

ومع الاقتراب من قضية المشاركة السياسية، والتى يقصد بها تحديدا الأنشطة الإدارية التى يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير فى العملية السياسية. كالتصويت، وحضور المؤتمرات والندوات، ومطالعة الصحف وبيانات الأحزاب وبرامجها، والاتصال بالجهات الرسمية، والانخراط فى المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب والنقابات، والترشيح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية. وقد يلجأ الفرد إلى نوع من المشاركة غير المشروعة كالتظاهر، والاعتصام، وأعمال الشغب عندما يشعر أن الوسائل القانونية غير ذات فعالية[٢٥].

وتصنف الثقافة العربية على أنها ثقافة ضيقة وفقا للتصنيف الذى وضعه ألموند وفيربا. فالمشاركة السياسية فى غالبية البلدان العربية تتصف بالشكلية، والموسمية، وعدم الفعالية، إذ إن القرارات السياسية عادة ما تتخذ من قبل النخب الحاكمة وتترك للجماهير العربية مهمة إضفاء الشرعية الصورية عليها من خلال انتخابات معلومة النتائج سلفا. كما أن ظاهرة المرشح الواحد مسألة واسعة الانتشار فى الواقع العربى حتى فى إطار النظم التى تأخذ بالتعددية الحزبية، ويشار أيضا إلى أن المشاركة السياسية فى البلدان العربية هى مشاركة متقطعة لا تتخذ شكلا منتظما، بمعنى أنها ترتبط أكثر بعملية التعبئة الاجتماعية أثناء الأزمات منها بالمبادرة الفردية، بحيث يعود المواطن بعدها إلى سلبيته، وبخاصة مع تواضع دور المعارضة الفعالة.

لكن الفارقة أن السلوك الفعلى للجماهير العربية شىء ومشاعرها غير المعلنة شىء أخر، بمعنى أن الجماهير قد تحجم عن المشاركة شعورا منها بعدم جدواها، وهى قد تشارك لا تعبيرا عن نوع من الوعى السياسى إنما مقابل تلقيها خدمات معينة من المرشحين بحيث تصبح المشاركة فى هذه الحال بمثابة تزييف للوعى السياسى.

يرى المنظرون أن العالم العربى قد بقى خارج دائرة الحداثة والعقلانية ولم تتوفر فيه الشروط الأساسية لبناء الدولة، ولعل أهم مظاهر تعثر تجربة بناء الدولة مشكلة الشرعية ومشكلة الهوية والمساواة.

سعى الدول إلى تركيز علاقة تربوية مع المواطن أساساها الاحتواء السياسى عوضاً عن المشاركة وحق الاختلاف ولم يتولد عن ذلك مواطنة فاعلة بقدر ما اتسمت العلاقة بين المواطن والدولة بالحذر[٢٦].

لم تتشكل الأوطان فى المنطقة العربية نتيجة تفاعل عناصر ثقافية وسياسية واجتماعية كما حدث فى الغرب بل تشكلت نتيجة قرارات سياسية أو بالأحرى مقايضات سياسية من قوى خارجية وهى الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الاولى، فمن المعروف أن دولاً مثل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، قد تشكلت بعد محادثات سايكس وبيكو وزيرى خارجية إنجلترا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، واتفاقهما على تقسيم المنطقة وفق مصالحهما من جهة، ووفق ترتيبات إقليمية كيهود فلسطين من جانب آخر.

وترد أهمية موضوع المواطنة فى المجتمع العربى الى عديد من العوامل، أهمها أن هذا المجتمع يتشكل من مجموعات متنوعة من الأعراق والأقليات وتسوده ثقافات فرعية متعددة بالإضافة الى ثقافته العامة.

فلدينا البربر فى المغرب العربى ولهم لغتهم الخاصة وهى الأمازيغية التى اعترف بها أخيرا فى المغرب والجزائر لتكون لغة للتعلم بالإضافة الى اللغة العربية. ولدينا الأكراد فى المشرق العربى، وهم أيضا لهم لغتهم الخاصة وثقافتهم المتميزة ولدينا المارونيون فى لبنان ولدينا فى السودان جماعات سلالية متنوعة بالإضافة الى الجنس العربى. ومعنى ذلك أن قضية المواطنة لابد أن تشغل الباحثين العرب وصناع القرار العرب على السواء.

وعلى الرغم من أن مفهوم المواطنة فى الفكر السياسى العربى قد بأت إرهاصاته فى خضم النضال الوطنى لنيل الاستقلال، مما أوجد مساحة عريضة من المدركات والقيم المشتركة، إلا أن رصيد ثقافة المواطنة فى الفكر السياسى العربى قد أصابه الكثير من التآكل والإضراب والتشويش بسبب مجموعة من العوامل، هى:

ومن ثم فيمكن القول، أن مفهوم "المواطنة" هو مفهوم ذو مضمون ثقافى وسياسى واجتماعى واقتصادى ودينى. ولا يعنى فقط فكرة الولاء وحب الوطن...فهى مجموعة من العوامل التى تتضافر وتتفاعل فى فترات زمانية متوالية. ويمكن القول أن الفكر القومى العربى الذى قاد

المنطقة العربية فى المائة السنة الماضية قد أعاق ترسيخ مفهوم المواطنة لدى شعوب المنطقة، وذلك لعدة أسباب:

١) عدم القدرة على تحديد عوامل بناء الأمة واللجوء إلى الروابط التحت قومية من طائفية وقبلية والاعتماد عليها من أجل إحكام سيطرته على شعوب المنطقة.

٢) فشل القيادات القومية العربية فى إنشاء روابط جديدة لبناء الأمة، لتتغلب على التقسيم السياسى للدول العربية والذى تم دون اعتبار لأى قيم ودون مراعاة للمعايير الموضوعية عند تقسيم هذه الدول..

٣) عملت القيادات العربية على تدمير الكثير من الروابط القديمة، حينما ألغت دور الدين فى بناء الأمة، والاعتماد على عنصرى اللغة والتاريخ المشترك، على الرغم من أهمية الدين كمكون أساسى فى ترسيخ مفهوم المواطنة.([٢٧])

٤) تجاهل للخصوصيات الثقافية الفرعية العربية لإضفاء سمة التشابه بين كل المجتمعات العربية وإغفال الفروق المتميزة لبعض الجماعات الفرعية دفعتهم الى عدم المناقشة الصريحة لوضع أبناء هذه الجماعات باعتبارهم مواطنين لهم جميع الحقوق مثلهم فى ذلك مثل المواطنين الذين ينتمون الى الأغلبية وبغض النظر عن الاختلاف فى العرق أو الدين.

٥) الخطابات الراديكالية والأفكار المتطرفة والتى عملت على خلق أقطاب متنافرة داخل الأمة ما بين مفهوم "التخوين" و"التكفير"، والمتتبع للتاريخ العربى يستطيع أن يميز بين مرحلتين من الفوضى تنقلت بينهما المنطقة بعد حرب فلسطين، الأولى فوضى الخمسينات والستينات من القرن الماضى بما شهدته من الاختراق على الشعارات القومية، وشعار هذه الفترة هو "التخوين"، والثانية فوضى المشروع الدينى أو الإسلام السياسى، والتى تشهد المنطقة الآن فاصل منها وشعارها التكفير. وظلت المنطقة تتأرجح ما بين الشعارين، على أن الأزمة الحقيقة تتجلى فى المنطقة العربية خاصة فى مرحلة ما بعد الثورات العربية، وقد تحدث عن هذا المفهوم الدكتور وحيد عبد المجيد فى كتابه "أزمة العقل العربى: التخوين والتكفير" وتحدث عبد المجيد «عن أنه إذا اجتمعت الحالتان (احتكار الوطنية واحتكار الدين) فى لحظة تاريخية واحدة، يصبح العقل فى أزمة خطيرة. والحقيقة أن مفهوم التخوين ومفهوم التكفير بين هما

وجهان للعملة نفسها بكل ما تنطوى عليه من إرهاب وما تؤدى إليه من تسميم المجتمع وتدمير العقل، فالاتجاه الذى يحترف تخوين المختلفين فى الرأى، وتشويههم لعجزه عن مناقشتهم، فالتخوين القائم على ادعاء احتكار الوطنية لا يقل ضحالة وخطرا عن التكفير القائم على زعم احتكار الدين[٢٨].

يثير مفهوم المواطنة العديد من الإشكاليات فى السياق العربى المعاصر خاصة بعد ثورات الربيع العربى، ومنها:

١) المواطنة والدين والشريعة والأقليات:

تعتبر قضية العلاقة بين الشريعة والمواطنة من المسائل المركبة لا باعتبار الجمع بينهما على صعيد واحد، ولكن بالاعتبار الذى حملت فيه قضية الشريعة ومسألة المواطنة بما لا تحتمل، وأدى ذلك إلى تصور حقيقية هذه العلاقة ضمن رؤى تفترض تناقضًا فى العلاقة بين الشريعة والمواطنة، على الرغم من أن قضية الشريعة تنتمى إلى دائرة المرجعية والقواعد المتعلقة بالنظام العام، بينما قضية المواطنة ترتبط بأسس المرجعية (المعاش الواقعى) التى تتعلق بالواقع الذى يجمع المواطنين ضمن وطن واحد وحالة من المواطنة؛ ترتب أصول التعامل ضمن قاعدة المساواة العامة فى الحقوق والواجبات.

ومن الضرورى أن نحدد منهج النظر للعلاقة بين المواطنة والشريعة، ضمن دوائر عدة تتراوح بين التراحم والتزاحم والتصادم، فقد يرى البعض أن الشريعة والمواطنة صنوان، وقد يرى البعض الآخر أن العملية السياسية لا تتسع لكلاهما ولكل مجاله، بينما يرى فريق ثالث أن الشريعة والمواطنة مفترقان/ متمايزان، ويتبنى رابع أن الشريعة والمواطنة متصادمان متنافيان، وذلك ضمن ضغوط تتعلق بواقع يعيش فيه النظام الاستبدادى على توليد الاختلافات بين طوائف الأمة واستغلال ذلك الخلاف لمصالحة الاستبدادية، صناعة الخلاف والاختلاف عملية يقوم بها النظام السياسى الاستبدادى ضمن عمليات متراكمة، فتفتعل خلافًا، وتختلق اختلافًا، وتؤجج تناقضًا، بحيث تصرف النظر عن جملة القضايا الحقيقية التى ترتبط بكيان المواطن والإنسان، وتتعلق بحقوقه المهدرة، وكيانه المهدور.

ولا يمكن التعارف على المبادئ التأسيسية التى تتعلق بالشريعة إلا فى إطار منظور عام وكلى

يرتبط أول ما يرتبط بالمقاصد الكلية العامة للشريعة، وبما يحدد العلاقة بين الدينى (الشريعة) والسياسى (المواطنة)، والشريعة فى مبادئها (مرجعية النظام العام)، والمواطنة فى جماعتها السياسية (جماعة المواطنين عبر الوطن)، هذه الرؤية هى التى تكشف مسار ووسط العلاقة بين حقائق التأصيل ومداخل التزييف، والذى يتخذ مسارات عدة، وتوجهات تحمل فى طياتها أحكام وتعميمات تحتاج فى حقيقتها إلى مراجعة وتأمل، من مثل أن الدينى لا علاقة له بالسياسى، الخلط بين تأثير الدينى الجوهرى والحقيقى فى الاجتماع الإنسانى وعمليات تسييس الدين وتوظيف قدراته، الشريعة بين الفرض والرفض، الشريعة ومداخل الأقلية والطائفية، الدستور بين الوحدة الكيانية وصراع الموارد وفكرة التوازنات.

وقد تكون هذه القضايا جميعًا خاصة فى حال تشوشها وتشوهها، تعانى ضمن سياق عام من التضمينات السلبية والتى تولد كثيرًا من تلك الهواجس، هذا السياق قد يؤثر تأثيرًا سلبيًا أو إيجابيًا فى سياق تراكمات معينة على النظر للجماعة الوطنية والسنن التى تؤدى إلى تماسكها والنظر فى تلك الأمور التى تؤدى إلى تفككها، وهو يشكل سياقًا تاريخيًا يجب النظر فيه، والتعامل معه بدقة وحساسية وروية، كذلك يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ذلك السياق الإعلامى ولغة الخطاب السائدة التى تحتوى على مفجرات ومفخخات، وكذلك البحث فى السياق عن تلك المداخل التربوية والتثقيفية التى تحيط بهذه العملية التى تشكل شروطًا لتأسيس الجماعة الوطنية وتشكيل وعيها.

كما أن هناك من بعض المهتمين بهذا الأمر من أضاف إلى ملف الطائفية معالجة جديدة لا تقل خطرا عن المعالجة الأمنية السائدة فى التعاطى مع هذا الملف، فبعد أن كانت المعالجة الأمنية هى فقط التى تسيطر على معالجة ملف الفتنة الطائفية أضاف البعض المعالجة الفتنوية والتى قد تزيد الأمور اشتعالاً، ومن هنا وجب علينا أن نضع الأمور فى أحجامها الحقيقية من دون إقحام الدين من غير ميدان واللجوء إلى خطاب الاستنجاد والاستغاثة وكأننا نولول على انتهاك حق هنا أو حق هناك بسبب الديانة أو ما شابه ذلك، أصبح هناك ما يمكن تسميته معالجة فتنوية لكثير من الأحداث والتى يمكن أن تنتمى إلى دائرة العلائق الاجتماعية والاقتصادية يقحم الدين فيها ومن أقرب طريق[٢٩].

٢) المواطنة والحرية والمسئولية:

تحتاج الحرية، ضمن ما تحتاج إليه بالضرورة، إلى إطار دستورى يقرها نصًا، ويصون احترامها تطبيقًا. وحيث أن الدستور موسوم بطبيعته بالسمو والعلوية، فقد نيطت به فى كل التجارب الديمقراطية، وظيفة إخضاع الجميع، أفرادًا وجماعات ومؤسسات، لأحكامه ومقتضياته، كما أن الحرية تتحقق حين يضمن مبدأ فصل السلطات ويحترم على صعيد الممارسة، علمًا أن ديمقراطية الدساتير لا تُقاس بمدى إقرارها للحقوق والحريات فحسب، بل تتحدد أيضا بدرجة حرصها على تأكيد الشرعية الدستورية، أى جعل ما هو مدرج فى باب الحقوق والحريات، محترمًا على صعيد التطبيق والممارسة.([٣٠])

وتتعلق المواطنة فى علاقتها بالحرية بالمسئولية الاجتماعية، وتتضمن المسئولية الاجتماعية العديد من الواجبات على الفرد مثل: احترام القانون، واحترم حرية وخصوصية الآخرين، وغيرها من الواجبات. وتعد المسئولية الاجتماعية بنية من الواجبات والحقوق تحدد السلوك الذى ينبغى أن يطرقه الفرد تجاه المجتمع. فالمجتمع يشكل الإطار الشامل الذى تسعى كافة الأطراف الأداء مسئولياتها الاجتماعية بهدف تأكيد بقائه واستقراره. وبالتالى فإطلاق الحريات دون قيود يؤدى بشكل حتمى إلى الفوضى من خلال الاستخدام العشوائى لهذه الحرية. فهناك قيم معنوية تعتبر أساسًا لمشروعية حرية الرأى والتعبير، وبسبب مخالفة هذه القيم ظهر تجريم الانحرافات الناتجة عن هذه الحرية، فالفرد حر ولكن ليس له حرية إلحاق الضرر بالآخرين، والحرية فى ظل المجتمع السياسى هى حرية فى ظل القانون، وهى بالتالى مقيدة بالقانون.([٣١])

٣) المواطنة والمساواة والعدالة:

مما لا شك فيه أن جوهر المواطنة هو المساواة أمام القانون، واعتبار المواطن تحت حماية الدولة بشكل متساو مع الجميع طبقًا للقانون، فمضمون هذه المواطنة يدور حول كيفية اكتساب الحقوق وكيفية ممارستها. لذا، المفهوم الأوسع للمواطنة هو المرتبط بفكرة المساواة وعدم التمييز وقبول التنوع والاختلاف وانعكاسها فى حزمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية التى يجب أن يتمتع بها المواطن، وتجاوز النظر إليه من زاوية ضيقة تحصره فى حل الصراعات أو المشكلات بين المختلفين.

فمن البديهى أن يترتب على المواطنة إقرار قيمة المساواة القانونية بين جميع المواطنين، وانتماء المختلفين دينيًا أو عرقيًا وإثنيًا إلى وطن واحد يدينون له بالولاء ويتضح الارتباط العضوى بين فاعلية المواطنة على مستوى الممارسة وبين شرعية النظام السياسى القائم، فكلما كانت قدرة النظام كبيرة على مواجهة مشكلات المواطنة وإيجاد حلول لها، وكفالة تمتع أكبر عدد ممكن من المواطنين بها، زادت قدرته على الاستمرار، وتداعمت شرعيته السياسية، واتسع نطاق الرضا الاجتماعى عنه، والعكس صحيح. وكما هو واضح، فإن المواطنة تنتقل من مجرد كونها توافقًا اجتماعيًا سياسيًا تجسده نصوص قانونية لتصبح قضية المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات هى القيمة العليا فى المجتمع[٣٢] .(

وبالتالى، فوجود فجوة بين النصوص التشريعية والقانونية، والواقع أو التطبيق الفعلى، يؤدى إلى الإحساس بالتهميش وغياب الدور الذى يمكن أن يقوم به الأفراد ويتمتعون به داخل مجتمعاتهم، وذلك لأن القيمة المحورية التى تقوم عليها المواطنة هى "قيمة المساواة "، ولذلك فمن المهم التأكيد على عدم وجود فجوة بين ما هو موجود فى الدساتير والنصوص والمبادئ التشريعية وبين الممارسة العملية والفعلية فى واقع الحياة وخاصة بالنسبة لتطبيق العدالة والمساواة فى توزيع الثروة وخطط التنمية وعوائدها سواء بين الفئات الاجتماعية أو بين النطاقات الجغرافية فى البلد الواحد. وبناء على ذلك، لا تكتمل المواطنة إلا إذا تحقق شرط المساواة فى الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تمييز لأى سبب كان ؛ فإن واقع الممارسة العملية يشير دائمًا إلى وجود فجوة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن، الأمر الذى تشهده كل المجتمعات وإن كان بنسب متباينة فى درجة اتساع هذه الفجوة. وقد تكمن جذور اللامساواة فى نظم التعليم، أو فى بعض النصوص القانونية، أو فى نمط الثقافة السائدة[٣٣]

وتعتبر القوانين مهمة لإدارة العدالة حتى يكون هناك إمكانية لحماية حقوق الأفراد، فهى مهمة لا كغاية فى حد ذاتها، ولكن لأن تطبيقها قيد على المجتمع يمكن عن طريق تحقيقه أن يكون لكل فرد دوره فى المجتمع. فإذا كفت القوانين عن عملها يصبح الأفراد فى حالة فوضى مع عدم وجود نظام أو رابطة أو وضوح رؤية، وبالتالى لا تصبح هناك إدارة للعدالة لحماية حقوق الأفراد، ولا توجد هناك إمكانية لحماية الأفراد والمحافظة على حرياتهم.

حاصل القول، المواطنة باعتبارها الرابط الاجتماعى والقانونى بين الأفراد والمجتمع السياسى

الديمقراطى تستلزم– إلى جانب الحقوق والحريات – مسئوليات والتزامات أساسية، لا تقوم للديمقراطية قائمة دونها، وهذه المسئوليات تنقسم إلى نوعين: مسئوليات تفرضها الدولة على مواطنيها مثل دفع الضرائب، والخدمة فى القوات المسلحة، وطاعة القوانين، ومسئوليات يقوم بها المواطنون طوعًا مثل ممارسة النقد البناء للحياة السياسية والمدنية، والمشاركة فى تحسين نوعية الحياة والدفاع عن الصالح العام والخير المشترك[٣٤]إن ترسيخ المواطنة وتكريسها لا يرتكز فقط بالدستور والقوانين والتشريعات المختلفة ، ولكن فضلاً عن ذلك، فهو يعتمد بشكل كبير على وجود نوع من أنواع التسامح فى المجتمع والحوار والمشاركة وتقبل الرأى والرأى الآخر وقبول وتقبل التنوع والاختلاف والتعامل التعايش مع هذا الاختلاف، سواء اختلاف ثقافى أو دينى أو مذهبى أو قومى أو طبقى، وغيرها من الاختلافات، فالمواطنة تهدف إلى تحقيق الاندماج بين جميع المواطنين على اختلافهم . هذا بالإضافة إلى العمل على نشر الوعى الفردى والجماعى فى المجتمع، وهذا الوعى يجب أن يرتبط بالحقوق والواجبات، والتأكيد على أن الحرية ليست مطلقة، فالحقوق تتوقف عندما تبدأ حقوق الآخرين، وتتفاعل مع حقوق المجتمع.

الخاتمة:

يمكن أن نسلط الضوء فى ختام هذا البحث على مجموعة من النقاط هى:

أن مبدأ المواطنة مفهوم تاريخى شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة يتأثر بالتطور السياسى والاجتماعى وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات، ومن هنا يصعب وجود تعريف جامع مانع له. ولكن بالرغم من صعوبة تعريف مبدأ المواطنة، إلا أن ذلك لا يعنى بأى حال من الأحوال أن مصطلح المواطنة يمكن استخدامه من دون دلالة ملزمة. فمثله مثل مفهوم الديمقراطية مفهوم يتطلب وجوده إقرار مبادئ والتزام بمؤسسات وتوظيف أدوات وآليات، تضمن تطبيقه على أرض الواقع.

يمكن ***رصد ثلاثة تحولات كبرى متداخلة ومتكاملة*** مرت بها التغيرات السياسية التى أرست مبادئ المواطنة فى الدول القومية الديمقراطية المعاصرة،

أولها تكوين الدولة القومية،

ثانيها: المشاركة السياسية وتداول السلطة رسمياً،

ثالثها: إرساء حكم القانون وإقامة دولة القانون والمؤسسات.[٣٥]

إن المواطنة هى استحقاقات تنال والتزامات تؤدى، فمن حيث هى استحقاقات: احترام التعدد والتنوع والاختلاف، الفرص المتكافئة، سيادة حكم القانون، المساواة ما بين المواطنين. وهى ليست فقط إقرار الحقوق بل هناك التزامات تقع على عاتق المواطن، فهى على سبيل المثال السعى لمعرفة الحقوق، والمثابرة فى طلب الحصول علبها، والأهم هى ممارسة هذه الحقوق فى إطار الصالح العام.

فى ظل الأوضاع فى المنطقة العربية، تبقى التربية على المواطنة وترسيخ مبدأ المواطنة فى صفوف الأفراد والشباب وتأهيل مؤسساتنا التعليمة من أهم الوسائل البيداغوجية، فالمؤسسات التعليمية تأتى فى مقدمة الوسائط التربوية – لاسيما فى مراحل التنشئة الأولى – من خلال المقررات الدراسية والأنشطة المدرسية...الخ، التى يمكن من خلالها إكساب الأفراد قيم المواطنة (قيم الحوار، التسامح، العقلانية، الحقوق، الواجبات....) . إضافة إلى دور الإعلام ومختلف الوسائط المعلوماتية فى ترسيخ مبدأ المواطنة[٣٦] .

ولا يمكن حصر التربية على المواطنة فى شكل مادة دراسية فحسب، بل هى أكثر من ذلك، فهى نهج ينبغى تطبيقه على صعيد كل المواد الدراسية، وذلك من خلال تعليم الناشئة القدرة على التعليل والمناقشة والحوار واحترام الآخر، وتمكينها من معرفة المبادئ الأساسية للقانون، ومعرفة ثقافة المجتمع ونظامه ومؤسساته، وكذا تدريبها على التفكير فى حل مشاكل المجتمع والبحث عن السبل الناجعة لتنميته وتطويره عبر المشاركة فى مختلف أبعادها الاجتماعية والسياسية.

لا يوجد بالضرورة ما يحتم التصادم فيما بين الانتماءات والولاءات فى المنطقة العربية، بعضها مع بعض، فليس هناك ما يمنع أن يعزز المواطن انتماءه إلى جماعته اللغوية، أو المذهبية، أو القبلية بشرط ألا يكون انتماؤه لدولته محل خيار أو مفاضلة، فالمجتمع الأمريكى رغم تعدد ثقافاته إلا ان ولاءه الأول للدولة، كما أن تبنى فكرة الوحدة العربية لا ينبغى أن يكون مسوغا للاستخفاف بالولاء للدولة.

١) § تعد الدراسة التى قام بها ألموند وفيربا فى كتابهما "الثقافة المدنية" من أهم الدراسات التى تناولت مفهوم "الثقافة السياسية" بالتحليل من الناحية النظرية. فقد استخدما التحليل النفسى لتحديد توجهات الأفراد الأساسية حيال أربعة محكات أوموضوعات هى: النظام السياسى بصفة عامة، والنشاط السياسى للمواطنين مثل الترشيح والانتخاب (جانب المدخلات) ، والنشاط الحكومى مثل تقديم المساعدات الاقتصادية، وتنظيم شؤون الأفراد ورعاية مصالحهم (جانب المخرجات)، وأخيرا تصور الأفراد عن ذواتهم كمشاركين فى العملية السياسية.ومن خلال المزج بين هذه المتغيرات الثلاثة يمكن رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية هى: ثقافة سياسية ضيقة (parochial)، وتابعة (subject)، ومشاركة (participant)،

المراجع

مراجع الدراسة:

١) وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعى فى قطاع غزة، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠١٠)، ص ص٢-٣.

٢) المزيد من التحليل، انظر: عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة فى الفكر العربى الإسلامى، (الدار البيضاء: دار إفريقيا الشرق، ٢٠١٠).، سمير أمين، فى مواجهة ازمة عصرنا، سينا للنشر، مؤسسة الانتشار العربى، القاهرة، بيروت، ١٩٩٧ص ١٩٧

٣) شكرى المامنى، فى مفهوم المواطنة فى السياق العربى الإسلامى، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد ٧- المعهد العربى لحقوق الإنسان، تونس، ٢٠٠٠ ص ٤٦

٤) الانتشار العربى، القاهرة، بيروت، ١٩٩٧، سمير أمين، فى مواجهة ازمة عصرنا، سينا للنشر، مؤسسة ص ١٩٧

٥) المرجع السابق، ص ٩٨

٦) المرجع السابق ص ٩٩

٧) ماجدة رفاعة، الخطاب اليسارى، المواطنة المصرية، ومستقبل الديمقراطية، أعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية ٢١-٢٣ ديسمبر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٣.ص ١١١

8) Turner ،S. ،bruan ،Citizenship and capitalism: The debate over reformism ،pb. London. Boston ،1986 Allen and unwin ،p. 107

٩) ماجدة رفاعة، الخطاب اليسارى، المواطنة المصرية، ومستقبل الديمقراطية، أعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية ٢١-٢٣ ديسمبر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٣.

١٠) علا أبوزيد، وهبة رؤوف (تحرير)، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥).

١١) سيف عبد الفتاح، الزحف غير المقدس: تأميم الدولة للدين، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥)، ص ص٩٢-٩٤.

١٢) سيف الدين عبدالفتاح، الشريعة الإسلامية والمواطنة نحو تأسيس الجماعة الوطنية، فى: عمرو الشوبكى (محرر)، المواطنة فى مواجهة الطائفية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص٦٥.

١٣) عبد الوهاب الأفندى، إعادة النظر فى المفهوم التقليدى للجماعة السياسية فى الإسلام مسلم أم مواطن، فى: المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١)، ص٥٥.

١٤) عبد الإله بلقزيز، الدولة فى الفكر الإسلامى المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص٢٥.

١٥) رفاعة رافع الطهطاوى، تخليص الإبريز فى تلخيص باريز: الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى، دراسة وتحقيق محمد عمارة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٢، ١٩٧٧)، ص ص٩٥-١٠٢.

١٦) خير الدين التونسى، أقوم المسالك فى معرفة أحوال الممالك، مطبعة الدولة لحاضرة تونس المحمية ١٢٨٤هـ، ص٥٠

١٧) عزمى بشارة، فى المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطى عربى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت)، ص١٥٤.

١٨) سمير ساسى، المواطنة فى الفكر الإسلامى المعاصر بين الضرورة والإمكان، مركز آفاق للدراسات والبحوث، مايو ٢٠١١.

١٩) سيف الدين عبد الفتاح، المواطنة فى دولة مسلمة: الإشكالات والتحديات، المعهد المصرى للدراسات، فبراير ٢٠١٨.

٢٠) عبد القادر الرن، التحيزات المعرفية فى مفاعيم العلوم الاجتماعية: مفهوم المواطنة نموذجاً، مجلة دفتر البحوث العلمية، المركز الجامعى عبدالله بتيبازة – الجوائر، ص ١٦٣-١٦٥

21) Almond، Gabriel A. ،Verba، Sidney *The Civic Culture*. Boston، MA: Little، Brown and Company، 1965 .

٢٢) على الدين هلال، نفين مسعد، على الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ، ص ٢٨٤

٢٣) المرجع السابق ص ٢٨٥

٢٤) رويدة دالى خيلية، مرجع سابق، ص ٩٣-٩٤

٢٥) على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ٢٨٦

٢٦) للمزيد: شكرى المامنى، مرجع سابق ، ص ٥١-٥٢

٢٧) عبد القادر الرن، مرجع سابق، ص ١٦١-١٦٢

٢٨) للمزيد أنظر وحيد عبدالمجيد، أزمة العقل العربى: التخوين والتكفير ، مركز المحروسة، القاهرة ، ٢٠٠٥. وكذلك، تاج الدين عبدالحق، للخلف در، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٧

٢٩) طارق البشرى، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، (القاهرة : دار الشروق، ط٢، ١٩٨٨)، ص٥.

٣٠) محمد مالكى، العلاقة بين الدولة والمجتمع فى البلاد العربية: المجال العام والمواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧، ص ص١٤٩-١٥٧.

٣١) على ليلة، المسئولية الإجتماعية: تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوى الذى نظمه المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية عام ٢٠٠٩، ص٣.

٣٢) على خليفة الكوارى، مفهوم المواطنة فى الدولة الديمقراطية، فى: على خليفة الكوارى (محرر)، المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص٢٨.

٣٣) الشيماء عبد السلام، المواطنة والقيم الأساسية التى ترتبها فى المجتمع، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٤٥، فبراير ٢٠١٢.

٣٤) إبراهيم غانم، الإطار النظرى لعلاقة المواطنة بالتحول الديمقراطى، فى: إبراهيم غانم (محرر)، المواطنة والديمقراطية فى مصر، (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٩(، ص٥.

٣٥) على خليفة الكوارى، مرجع سابق، ص ٧

٣٦) يوسف الكلاخى، مفهوم المواطنة بين النظرية والممارسة، الحوار المتمدن، العدد ٣٥٩٩، ٢٠١٢